

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول
(سابقاً: صندوق جلوبال لمؤشر السوق الأول)
مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
(سابقاً: شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م)
الكويت

البيانات المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
31 ديسمبر 2019

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول (سابقاً: صندوق جلوبال لمؤشر السوق الأول)
مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
(سابقاً: شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م)
الكويت

الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
16 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول (سابقاً: صندوق جلوبل لمؤشر السوق الأول) مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع (سابقاً: شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م) المحترم

الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق كامكو لمؤشر السوق الأول (سابقاً: صندوق جلوبل لمؤشر السوق الأول) ("الصندوق") مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع (سابقاً: شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019، وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2019 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين (القواعد)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ. عند إعداد البيانات المالية، يتحمل مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسباً، ما لم يعتزم حاملو الوحدات تصفية الصندوق أو وقف أعماله أو في حالة عدم توافر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تمثل مسؤولية مدير الصندوق في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية بكل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول (سابقاً: صندوق جلوبيل لمؤشر السوق الأول) مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع (سابقاً: شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م) المحترم (تمة)
الكويت

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تمة)

جزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، كما نقوم بما يلي:

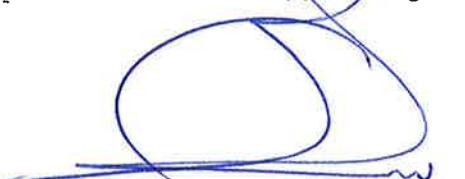
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستثمارارية المحاسبية وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهرياً حول قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستثمارارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبّب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستثمارارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكيل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبّر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

ونتواصل مع مدير الصندوق، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوفيقها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهيرية في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك أن الصندوق يمسك حسابات منتظمة وأن البيانات المالية متقدمة مع ما هو وارد في دفاتر الصندوق. وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية تتضمن كل ما نص النظام الأساسي للصندوق على وجوب إثباته فيها، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مخالفات لأحكام النظام الأساسي للصندوق على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا واعتقادنا وجود أي مخالفات مادبة لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، في شأن هيئة أسواق المال ولاته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.



بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 10 فبراير 2020

صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول (سابقاً: صندوق جلوبال لمؤشر السوق الأول)
مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع (سابقاً: شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م)
الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي مالمذكر غير ذلك)

2018	2019	إيضاح	
137,357	100,780	3	الموجودات
46,942,567	62,843,484	4	النقد والنقد المعادل
3	2		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
<u>47,079,927</u>	<u>62,944,266</u>		موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			 المطلوبات
58,345	80,187	5	ذمم تجارية دائنة وأخرى
<u>58,345</u>	<u>80,187</u>		مجموع المطلوبات
			 حقوق الملكية
33,836,739	34,084,356	6	رأس المال
26,771,624	26,917,961	6	احتياطي معادلة
<u>(13,586,781)</u>	<u>1,861,762</u>		أرباح مرحلة / (خسارة متراكمة)
<u>47,021,582</u>	<u>62,864,079</u>		مجموع حقوق الملكية
			 مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
<u>47,079,927</u>	<u>62,944,266</u>		صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد
1.390	1.844	7	

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

أمين الاستثمار
شركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م

مدير الصندوق
شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر - السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي مالم يذكر غير ذلك)

2018	2019	إيضاح	
			الإيرادات
			استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(349,084)	540,446		- ربح / (خسارة) محققة
5,710,253	14,271,022		- ربح غير محق
1,796,425	1,933,538	8	إيرادات توزيعات
804	5,614		إيرادات أخرى
<u>7,158,398</u>	<u>16,750,620</u>		
			المصاريف
(148,008)	(167,484)	9	أتعاب إدارة
(65,257)	(72,205)	10	أتعاب أمين الاستثمار
(29,930)	(39,974)	11	مصروفات تشغيلية أخرى
<u>(243,195)</u>	<u>(279,663)</u>		
			ربح السنة
6,915,203	16,470,957		الدخل الشامل الآخر
-	-		إجمالي الدخل الشامل للسنة
<u>6,915,203</u>	<u>16,470,957</u>		

ان الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية - السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي مالم يذكر غير ذلك)

المجموع	أرباح مرحلة / (خسارة متراكمة)	احتياطي معادلة	رأس المال	
47,021,582	(13,586,781)	26,771,624	33,836,739	كما في 1 يناير 2019
491,420	-	185,777	305,643	اكتتابات خلال السنة
(97,466)	-	(39,440)	(58,026)	استردادات خلال السنة
(1,022,414)	(1,022,414)			توزيعات مدفوعة خلال السنة (إيضاح 12)
16,470,957	16,470,957	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
<u>62,864,079</u>	<u>1,861,762</u>	<u>26,917,961</u>	<u>34,084,356</u>	<u>كما في 31 ديسمبر 2019</u>
54,343,440	(20,501,984)	29,805,584	45,039,840	كما في 1 يناير 2018
183,723	-	46,469	137,254	اكتتابات خلال السنة
(14,420,784)	-	(3,080,429)	(11,340,355)	استردادات خلال السنة
6,915,203	6,915,203	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
<u>47,021,582</u>	<u>(13,586,781)</u>	<u>26,771,624</u>	<u>33,836,739</u>	<u>كما في 31 ديسمبر 2018</u>

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية - السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي مالم يذكر غير ذلك)

2018	2019	إيضاح
11,379,608	(1,089,448)	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية صافي النقد (المستخدم في عمليات الشراء) / الناتج من بيع استثمارات بالمقدمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
1,796,425	1,933,538	توزيعات نقدية مستلمة
801	5,614	إيرادات أخرى مستلمة
(186,732)	(161,111)	أتعاب الإدارة المدفوعة
(69,477)	(68,313)	أتعاب أمين الاستثمار المدفوعة
(54,211)	(40,243)	مصاريف أخرى مدفوعة
<u>12,866,414</u>	<u>580,037</u>	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
183,723	491,420	النقد المستلم من اكتتاب وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد
(14,422,102)	(97,466)	النقد المدفوع لاسترداد وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد
-	(1,010,568)	توزيعات مدفوعة
<u>(14,238,379)</u>	<u>(616,614)</u>	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(1,371,965)	(36,577)	صافي النقص في النقد والنقد المعادل
		النقد والنقد المعادل في:
<u>1,509,322</u>	<u>137,357</u>	بداية السنة
<u>137,357</u>	<u>100,780</u>	نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس والأنشطة

إن صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول (سابقاً: صندوق جلوبال لمؤشر السوق الأول) ("الصندوق") هو صندوق استثمار مفتوح المدة تم تأسيسه في 14 أغسطس 2000. يخضع الصندوق لتعليمات هيئة أسواق المال التي تم تأسيسها بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010.

يقوم بدور مدير الصندوق وأمين الاستثمار كلاً من شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع (سابقاً: شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م) والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م. على التوالي. يقع المكتب الرئيسي لمدير الصندوق في الشرق، شارع الشهداء، دولة الكويت.

خلال السنة، تم تغيير اسم الصندوق من صندوق جلوبال لمؤشر السوق الأول إلى صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول وتم تغيير اسم مدير الصندوق من شركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ك.م. إلى شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع، ووافقت هيئة أسواق المال على تغيير اسم الصندوق ومدير الصندوق في 14 نوفمبر 2019. وبالتالي، تم تعديل عقد تأسيس الصندوق في 11 ديسمبر 2019 لتطبيق التغييرات أعلاه.

كانت مدة الصندوق خمسة عشر سنة تبدأ من تاريخ تأسيسه. وتم تجديدها حتى مارس 2020 وتمت الموافقة على ذلك من قبل هيئة أسواق المال.

لا يوجد موظفين لدى الصندوق.

تم إنشاء الصندوق بهدف نمو رؤوس الأموال المستثمرة على المدى الطويل عن طريق الاستثمار بشكل رئيسي في أسهم أكبر عشر شركات كويتية مدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية وحسب التوزيع النسبي لها في مؤشر جلوبال لأكبر عشر شركات.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الاستثمار بتاريخ 10 فبراير 2020.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس المعدل بالتقدير العادل للأدوات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية اعتباراً من 1 يناير 2019

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية متقدمة مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود الإيجار

طبق الصندوق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود الإيجار" ويسري مفعوله اعتباراً من 1 يناير 2019. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 16 نموذجاً شاملأً لتحديد ترتيبات عقد الإيجار وطريقة معالجتها المحاسبية في البيانات المالية لكل من المؤجرين والمستأجرين. سيحل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 محل الإرشادات الحالية المتعلقة بعقود الإيجار بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار والتفسيرات ذات الصلة. على النقيض من محاسبة المستأجر، ينقل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 متطلبات محاسبة المؤجر بالكامل والمنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 17. إن تطبيق هذا المعيار لم ينبع عن أي أثر في البيانات المالية للصندوق.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3		المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار لكنها غير سارية المفعول بعد لم يطبق الصندوق بعد المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها غير سارية المفعول بعد سارية على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
تعريف المادية – التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي 8 السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والخطاء.		1 يناير 2020
<p>ينص التعريف الجديد على أنه "تعتبر المعلومات مادية إذا كان حذفها أو تحريفها أو تسويفها من المتوقع أن يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الغرض العام استناداً إلى تلك البيانات المالية بما يضمن توفير معلومات مالية عن منشأة محددة معدة للتقارير".</p> <p>تعريف الأعمال – التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3/ندماج الأعمال</p>		1 يناير 2020
<p>توضح التعديلات أنه لكي تصبح مجموعة الأنشطة والأصول مؤهلة كأعمال، ينبغي أن تتضمن مدخلاً وإلية جوهرية كحد أدنى يسهمان معاً بشكل كبير في إنتاج مخرجات. يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الأعمال قد تتحقق دون أن تتضمن جميع المدخلات والآليات اللازمة لإنتاج المخرجات، أي أن المدخلات والآليات المطبقة على هذه المدخلات يجب أن يكون لها "القدرة على المساعدة في إنتاج مخرجات" بدلاً من "القدرة على إنتاج مخرجات".</p> <p>تقدم التعديلات اختبار ترکز اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لما إذا كانت مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة لا تشكل أعمالاً. استناداً إلى اختبار الترکز الاختياري، لا تعتبر مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة أعمالاً إذا كانت القيمة العادلة الإجمالي للأصول المكتسبة مرکزة في أصل فردي قابل للتحديد أو مجموعة من الأصول المماثلة القابلة للتحديد.</p>		1 يناير 2020
التعديلات على مراجع إطار المفاهيم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية – التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 6 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34 و معيار المحاسبة الدولي رقم 37 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 12 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 19 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 20 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 22 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة رقم 32 لتحديث البيانات المتعلقة بالمراجع والاقتباسات من إطار المفاهيم أو عندما تشير تلك البيانات إلى إصدار مختلف من إطار المفاهيم.		1 يناير 2020
المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات والمعيار الدولي للتقارير المالية 1 يناير 2020 9 - الأدوات المالية		1 يناير 2020
التعديلات المتعلقة بمسائل ما قبل الاستبدال في سياق إصلاح سعر الفائدة بين البنوك يرى مدير الصندوق أن هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة لن يكون لها أي أثر في البيانات المالية للصندوق.		
2.4		
الأدوات المالية		
تصنيف وقياس الموجودات المالية		
يحدد الصندوق تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.		
تقييم نموذج الأعمال		
يحدد الصندوق نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدفه من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستد إلى عدد من العوامل الملحوظة تتضمن ما يلي:		

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (الموجودات المالية المحفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقعاتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دونأخذ "أسوا الأحوال" أو "الحالة المضغوطه" بعين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، لن يغير الصندوق تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل سيقوم باستخدام هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية الناشئة أو المشتراء مؤخراً في الفترات اللاحقة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط (اختبار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط)

يقوم الصندوق بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تتحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد تتغير خلال عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمثل الأصلي وكذلك مقابل مخاطر الأقراض الأساسية الأخرى والتکالیف بالإضافة إلى هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط، يضع الصندوق في اعتباره ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط.

يصنف الصندوق موجوداته المالية عند الاعتراف المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تاريخ محدد، والتي تمثل في دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط على المبلغ الأصلي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وسائر صرف العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم الاعتراف في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

إن الموجودات المالية المندرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي أو تلك التي ينبغي قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي تباين محاسبى قد ينشأ بخلاف ذلك. وينبغي قياس الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. وتدرج إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم المقيدة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عندما يثبت الحق في استلام الدفعات.

عادة تصنيف الموجودات المالية

لا يقوم الصندوق باعادة تصنیف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الاعتراف وعدم الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. لا يتم الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) عندما ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما يقوم الصندوق فعلياً بنقل كافة مخاطر ومنافع الملكية. لا يتم الاعتراف بالالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام المحدد بالعقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

يتم إدراج عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة للموجودات المالية باستخدام تاريخ المتاجرة المحاسبي. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط المعتادة هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية والتي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بناء على القوانين والأعراف السائدة في السوق.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

طبق الصندوق نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على النقد والنقد المعادل المقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام المنهج العام. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة قياس المبلغ بشكل غير متخيّر ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤدية المتاحة حول الأحداث السابقة دون أية تكلفة أو جهود غير ملائمة في تاريخ التقرير والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المنهج العام

يطبق الصندوق طريقة مكونة من ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً على الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساوياً لنطريه "التصنيف الائتماني المرتفع" المعترف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – غير منخفضة الجدار الائتمانية

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة من الموجودات المالية التي كان بها زيادة ملحوظة في الخسائر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ولكن لم ت تعرض لخسائر انخفاض في الجدار الائتمانية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – منخفضة الجدار الائتمانية

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة من الموجودات المالية ويتم التحديد بأنها تعرضت لانخفاض في الجدار الائتمانية استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية التي تنتج من أحداث التغير المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التغير المحتملة لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. ويتم احتساب كلًا من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت لانخفاض في الجدار الائتمانية. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض في الجدار الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر يؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة 90 يوماً.

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق أيضاً بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التغير التي حدثت على مدار العمر المتوقع المتبقى اعتباراً من تاريخ التقرير مع مخاطر التغير في تاريخ الاعتراف المبدئي. إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية وال مجردة. ويتم اعتبار أن كافة الموجودات المالية متأخرة السداد لمدة 30 يوماً تتضمن زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تكون المعايير الأخرى تشير إلى زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقييرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافحة حالات العجز النقدي المخصومة بمعدل الفائد الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق بمحض عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمالية التعرض ومعدل الخسارة عند التعرض وقيمة التعرض عند التعرض. يقدر الصندوق تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبةأخذًا في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ.

عرض المخصص المحاسب للخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر المحاسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول الصندوق إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرّفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفّر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلّل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل القيمة العادلة، الموضح أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1 – أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة.

المستوى 2 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3 – أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظة بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشط، يتم تحديد قيمتها العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق ووحدات الاستثمار وأدوات استثمارية مماثلة بناءً على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر القيمة العادلة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

لغرض إصلاحات القيمة العادلة، حدد الصندوق فنات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

2.5 النقد والنقد المعادل

تصنف الودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك والتي لا تتجاوز آجال استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر كنقد ونقد معادل ضمن بيان التدفقات النقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.6 وحدات الاستثمار القابلة للإسترداد

يقوم الصندوق بإصدار وحدات استثمار قابلة للإسترداد، وهي قابلة للإسترداد بناءً على خيار حملة وحدات الاستثمار ويتم تصنيفها حقوق ملكية. يمكن رد وحدات الاستثمار إلى الصندوق في أي وقت بقدر مساوي للحصة النسبية لقيمة صافي موجودات الصندوق.

في حال تغير بنود أو شروط وحدات الاستثمار القابلة للإسترداد بحيث لا تلتزم بالشروط الصارمة المتضمنة في التعديل، فإنه يتم إعادة تصنيف وحدات الاستثمار القابلة للإسترداد إلى مطلوبات مالية منذ تاريخ توقف الأداة عن مقابلة تلك الشروط. وسوف يتم قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة للأداة كما في تاريخ إعادة التصنيف. إن أي اختلاف بين القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية والقيمة العادلة للالتزام كما في تاريخ إعادة التصنيف سوف يتم إدراجها في حقوق الملكية.

يتم إصدار واسترداد الوحدات وفق خيار حملة الوحدات بأسعار تستند إلى صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة استثمار قابلة للإسترداد في تاريخ الإصدار أو الإسترداد. يتم احتساب صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة بتقسيم مجموع حقوق الملكية على مجموع عدد وحدات الاستثمار القابلة للإسترداد.

2.7 الاعتراف بالإيرادات

تمثل أرباح وخسائر بيع الاستثمارات الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للاستثمار. تدرج الأرباح أو الخسائر المحققة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يتم إدراج إيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلامها.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

2.8 توزيعات مستحقة لحاملي وحدات الاستثمار

يتم الإعتراف بالتوزيعات لحاملي وحدات الصندوق كالتزام في البيانات المالية للصندوق للفترة التي تم فيها اعتمادها من قبل الجهات الرقابية.

2.9 العملات الأجنبية

إن العملة الرئيسية للصندوق هي الدينار الكويتي. يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية والمقومة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن صرف العملات الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

2.10 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية، حيث أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات. كما تتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق.

قياس مخصص الخسائر الإنمائية المتوقعة

يستند مخصص الخسارة للموجودات المالية إلى افتراضات حول مخاطر التعثر ومعدلات الخسارة الإنمائية المتوقعة. يستعين الصندوق بالأحكام في سبيل إجراء تلك الافتراضات واختيار مدخلات حساب انخفاض القيمة، استناداً إلى تاريخ الصندوق بالإضافة إلى ظروف السوق الحالية وكذلك التقديرات الاستطلاعية في نهاية كل فترة تقرير.

3. النقد والنقد المعادل

يمثل النقد والنقد المعادل الأرصدة لدى بنك تجاري محلي.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

.4. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تنتمي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في أسهم مدرجة في بورصة الكويت، مبين أدناه التصنيف القطاعي لهذه الاستثمارات:

2018	2019	
36,533,040	47,445,259	بنوك
-	6,102,932	اتصالات
5,367,099	5,510,510	سلع استهلاكية
3,394,596	1,572,674	صناعية
1,647,832	2,212,108	عقارات
46,942,567	62,843,483	

.5. ذمم تجارية دائنة وأخرى

2018	2019	
39,606	45,979	أتعاب إدارة مستحقة
16,192	20,084	أتعاب أمين الاستثمار المستحقة
2,547	2,277	مصاريف ورسوم أخرى
-	11,847	توزيعات مستحقة
58,345	80,187	

.6. رأس المال

إن الصندوق مفتوح المدة ويترافق رأسمه من 5,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة (31 ديسمبر 2018: 2018: 5,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة) بقيمة اسمية تبلغ 1 دينار كويتي لكل وحدة (31 ديسمبر 2018: 1 دينار كويتي لكل وحدة). يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها وفقاً ل الخيار حملة الوحدات بأسعار تستند إلى قيمة صافي موجودات الصندوق وقت الإصدار / الاسترداد بصورة أسبوعية.

فيما يلي تحليل حركة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد:

عدد الوحدات		
2018	2019	
45,039,840	33,836,739	الرصيد في بداية السنة
137,254	305,643	اكتتابات خلال السنة
(11,340,355)	(58,026)	استردادات خلال السنة
33,836,739	34,084,356	الرصيد في نهاية السنة

احتياطي معاللة

يتم إدراج نقص / فائض القيمة الأساسية نتيجة الاكتتابات / الاستردادات ضمن احتياطي المعادلة.

.7. صافي قيمة الأصل لكل وحدة قابلة للاسترداد

2018	2019	
47,021,582	62,864,079	صافي قيمة الأصل
33,836,739	34,084,356	عدد الوحدات القابلة للاسترداد
1.390	1.844	صافي قيمة الأصل لكل وحدة قابلة للاسترداد

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

8. إيرادات توزيعات

يمثل هذا البند توزيعات مستلمة خلال السنة.

9. معاملات مع طرف ذي صلة

تعتبر الأطراف أنها ذات صلة إذا كان لدى أحد الأطراف سيطرة على الطرف الآخر أو يمارس عليه تأثيراً جوهرياً في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

يتناقض مدير الصندوق أتعاب سنوية بواقع 0.30% (2018: 0.30%) من صافي قيمة أصل الصندوق وتحسب هذه النسبة بصورة أسبوعية وتدفع على أساس ربع سنوي.

إن المعاملات مع مدير الصندوق مبينة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والمستحقات المتعلقة بها مبينة في إيضاح 5.

يتعين على مدير الصندوق الاحتفاظ بمبلغ 250,000 دينار كويتي كحد أدنى من الوحدات الصادرة بما لا يتجاوز 75% كحد أقصى. يحفظ مدير الصندوق بعدد 279,955 وحدة تمثل 0.82% من الوحدات القائمة (31 ديسمبر 2018: 279,955 وحدة تمثل 0.82% من الوحدات القائمة).

10. أتعاب أمين الاستثمار

يتناقض أمين استثمار الصندوق أتعاب سنوية بواقع 0.15% من صافي قيمة أصل الصندوق لأول 15 مليون دينار كويتي ونسبة 0.125% مقابل أي مبلغ يتجاوز 15 مليون دينار كويتي، وتحسب هذه النسبة بصورة أسبوعية وتدفع على أساس ربع سنوي. تم الإفصاح عن المعاملات مع أمين استثمار الصندوق ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، كما أن المستحقات المتعلقة بها مبينة في إيضاح 5.

11. مصروفات تشغيلية أخرى

2018	2019
560	1,361
25,870	35,113
<u>3,500</u>	<u>3,500</u>
<u>29,930</u>	<u>39,974</u>

مصاريف حفظ بالخزان

مصاريفات أخرى

أتعاب تدقيق

12. توزيعات نقدية

خلال السنة، أعلن مدير الصندوق عن توزيعات نقدية بواقع 30 فلس لكل وحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وذلك فيما يتعلق بوحدات الاستثمار القابلة للاسترداد كما في 14 أبريل 2019.

13. القيمة العادلة للأدوات المالية

تضمن موجودات ومطلوبات الصندوق الأدوات المالية التالية التي يتم حيازتها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال.

النقد والنقد المعادل

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

موجودات أخرى

ذمم تجارية دائنة وأخرى

القيمة العادلة

يتم تحديد مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف قياسات القيمة العادلة لكل استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة بكل. لهذا الغرض يتم تحديد أهمية المدخلات مقابل قياس القيمة العادلة بكل. في حال استخدام قياس القيمة العادلة لمدخلات مقارنة تطلب تعديلات هامة استناداً إلى مدخلات غير مقارنة، فإن ذلك القياس يعتبر ضمن قياس المستوى 3.

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

كما هو مبين في إيضاح 4، يتم تداول الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في أسواق نشطة. يتم تصنيف الاستثمارات المتداولة في أسواق نشطة كاستثمارات ضمن شريحة المستوى 1.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيم العادلة بشكل جوهري عن قيمها الدفترية وتستخدم فقط لغرض الإفصاح. يتم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المحدد على أساس طريقة التدفقات النقدية المخصومة بالإضافة إلى المدخلات الأكثر أهمية، باعتباره معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

14. إدارة المخاطر المالية

إن استخدام الصندوق للأدوات المالية يعرضه لمخاطر مالية عدّة من ضمنها مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يمتلك الصندوق مراكز في أدوات مالية مختلفة وذلك بناءً على استراتيجية مدير الصندوق لإدارة الاستثمار والمنبثقة بشكل أساسي من أغراض الصندوق الاستثمارية المبينة في إيضاح 1. يتم تحديد توزيع الموجودات من قبل مدير الصندوق الذي يدير توزيع الموجودات لتحقيق تلك الأهداف. يقوم مدير الصندوق بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة.

إن المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها الصندوق مبينة أدناه:

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تكبد الصندوق لخسائر مالية بسبب التقلبات العكسية في الأسعار السوقية للاستثمارات أو معدلات الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية. وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، يتعين على الصندوق تطبيق سياسة استراتيجية متوازنة من خلال الاختيار الحذر للأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى ضمن حدود معينة تهدف إلى الحد من مخاطر السوق. يقوم مدير الصندوق بمراقبة المراكز السوقية الشاملة للصندوق على أساس يومي.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر احتمال تقلب القيمة العادلة للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الأسهم السائدة في السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة باستثمار فردي أو بالجهة المصدرة أو كافة العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم لأن معظم موجودات الصندوق المالية تتتمثل في استثمارات في أسهم مسيرة محافظ بها ومصنفة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتالي، فإن كافة التغيرات في ظروف السوق ستؤثر مباشرةً على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يحد مدير الصندوق هذه المخاطر عن طريق الاختيار الحذر للأوراق المالية وفقاً لحدود قطاعية محددة ضمن السوق المحلي. إن تفاصيل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتصنيف القطاعي للاستثمارات في الأسهم المدرجة كما في تاريخ بيان المركز المالي مبين في إيضاح 4.

إن استثمارات الصندوق مدروجة في سوق الأوراق المالية المحلي. إن الزيادة / النقص بنسبة 5% في مؤشرات الأسهم، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، كان سيؤدي إلى زيادة / انخفاض صافي ربح السنة بمبلغ 3,917,286 دينار كويتي (2018: 2,347,128 دينار كويتي).

(ب) مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر احتمال تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة السوقية. لا يوجد لدى الصندوق أي أدوات محملة بالفائدة، وبالتالي، فإنه غير معرض لمخاطر أسعار الفائدة.

(ج) مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر احتمال تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا يحتفظ الصندوق بموجودات مقومة بعملات غير الدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية. وعليه، فإن الصندوق غير معرض لمخاطر العملات.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بتعهدياته أو التزاماته التي أبرمها مع الصندوق. إن القيم الدفترية للموجودات المالية أفضل ما يمثل الحد الأقصى للتعرضات لمخاطر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

كما في تاريخ التقرير، فإن قيم الموجودات المالية للصندوق المعرضة لمخاطر الائتمان هي كالتالي:

2018	2019	
137,357	100,780	نقد لدى البنوك
3	2	موجودات أخرى
137,360	100,782	

يحد الصندوق من مخاطر الائتمان بإيداع النقد لدى مؤسسات ذات جدارة ائتمانية عالية، ولذلك فإن أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة ليس جوهرياً في البيانات المالية ككل.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا توجد موجودات انخفضت قيمتها أو انقضى تاريخ استحقاقها.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الصندوق لصعوبات عند توفير النقد اللازم للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. تستحق مطلوبات الصندوق خلال فترة زمنية تقل عن ثلاثة أشهر. كما يسمح النظام الأساسي للصندوق بالاسترداد الأسبوعي مما يعرضه لمخاطر السيولة المتمثلة في الوفاء باستردادات حاملي وحدات الاستثمار في أي وقت.

تنتمي سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر السيولة فيما يلي:

1. استثمار معظم موجوداته في استثمارات متداولة في سوق نشط ويمكن بيعها بسهولة.
2. لدى الصندوق موجودات سائلة مساوية للاستردادات المتوقعة.
3. تسمح سياسة الصندوق بالاسترداد فقط في كل يوم خميس مع قيام حملة الوحدات بالإخطار بذلك قبل ثلاثة أيام.
4. يحق لمدير الصندوق توفير تمويل قصير الأجل يصل إلى 10% من صافي قيمة موجودات الصندوق للوفاء بالالتزامات المستحقة أو استرداد الوحدات.

كما في تاريخ التقرير، فإن نسبة 99.84% (31 ديسمبر 2018: 99.7%) من إجمالي موجودات الصندوق متداولة في سوق نشط. تستحق الموجودات المتبقية تعاقياً خلال مدة أقل من 3 أشهر. إن كافة الموجودات والمطلوبات هي قصيرة الأجل بطبعتها.

15. إدارة مخاطر رأس المال

يقوم الصندوق بتعريف رأس المال كمجموع حقوق الملكية كما هو مبين في بيان المركز المالي. إن قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحملة وحدات الاستثمار يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نظراً لأن الصندوق يخضع للاكتتابات والاستردادات بشكل دوري وذلك وفقاً لتقدير حملة الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو حماية قدرة الصندوق على الاستثمار في مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستثمارية لتوفير عوائد لحملة الوحدات والمحافظة على رأس مال قوي يدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية للصندوق.

للحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق هي تنفيذ ما يلي:

- مراقبة مستوى الاكتتابات والاستردادات أسبوعياً المتعلقة بالموجودات المتوقع تسبيلاً لها خلال ثلاثة أشهر وتعديل توزيعات الصندوق المدفوعة لحملة الوحدات القابلة للاسترداد.
- استرداد وإصدار وحدات استثمار جديدة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، والذي يتضمن القدرة على الحد من الاستردادات وطلب الاحتفاظ بحد أدنى لبعض الوحدات أو الاكتتابات.

يراقب مدير الصندوق رأس المال على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحملة الوحدات القابلة للاسترداد.

16. القطاع الجغرافي

يُعمل الصندوق في قطاع واحد وهو الاستثمار بشكل رئيسي في أسهم أكبر عشر شركات كويتية مدرجة في بورصة الكويت. يحفظ الصندوق بكافة موجوداته ومطلوباته داخل دولة الكويت.

17. الضرائب

لا يخضع الصندوق للضرائب.